

# الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يعتبر فيه المفقود العسكري شهيداً بعد أربع سنوات من فقدانه بسبب الحرب

**رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس الشعب - «الوطن»: طبات المفقودين التي ترددنا انخفضت في الفترة الأخيرة ٤٠ بالمئة**

«خوري: تعريف المفقود قبل التعديل كان عائماً وغير واضح

«الرسوم شمل تعديل مواد في قانون المعاشات العسكرية وقوى الأمن الداخلي



التي تربى بها البالد في هذه الحرب الفاطمة على سوريا، مبيناً أنه من الممكن أن يكون المفقود محتجزاً ولا يعرف صبريه بعد. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد خوري أن فترة أربع سنوات في تحرير «الوطن»، لافت إلى أن تعريف المفقود قبل التعديل على قيد الحياة، أدى إلى انخفاض المفقود قبل التعديل كان عائماً وغير واضح والمرسوم الذي صدر ضلله تضليلياً دقيقاً حتى لا يكون هناك تباين أو اجتهاد في فهم القانون أو مفاده للناس.

وكتف خوري أنه ورد إلى اللجنة العديدة من المشاكل فيما يتعلق في موضوع المفقودين وكانت الناس تعاني

فيما تردد في طبات المفقودين التي تردد إلى اللجنة انخفضت نسبة في الفترة الأخيرة بـ٢٠٪، وبعدها جرت عليه سباقاً وهذا يدل على انخفاض الملفوظ في هذا الملف. وأوضح خوري أنه حينما يراجع ذرو المفقود اللجنة يتم أخذ البيانات الازمة منه مثل تاريخ القدان وإن حدث وسمه ومن ثم يتم تجميع طبات إلى حدو ٣٠ طابلاً ويتم إرسالها إلى الأمان الوطني عبر رئاسة مجلس.

وقلت خوري إلى أن القيادة العسكرية تتابع ملف الشهداء والجرحى والمفقودين العسكريين بشكل راجع، مضيفاً: أنا أتفق أن القيادة العسكرية مالت مفاصي الأذى بالحسين الزبيادات المقرونة على المعاش بوجوب الشهادة بنسبة ٩٩,٦٠ بالمئة والنسبية القليلة التي لم تحمل مشاكله من أمّن ذويهم يعودون خارج البلاد وأما منهم في منطقة خارج السيطرة.

وأكّد خوري أن الرئيس يمتاز بالأسد علمنا دائم الاهتمام

بنموذج الشهداء والجرحى وبالتالي ليس غريباً أن يصدر مثل هذا المرسوم وبهذه الدقة والتفصيل يعطي ذوي

الشهداء والمفقودين حقوقهم كاملة، بمعنى آخر لا يغيب عن ذهن الرئيس وقياداته الحكمة هذه الشريحة التي

قدمت للوطن أرواحها فداء من أجل أن تبقى سوريا

صادمة وشامخة وعصبة.

**تضاعف أزمة النقل في حمص وسائقون يتقاضون زيادة على التسعيرة الدسم - «الوطن»: يوجد بآلات.. لكن لا يوجد سائقون**

إلى أن تضاعف عدد السائقين والفنين يعوق أيضاً تشغيل الباصات ضمن وردية ثانية (وردية مسائية)، مؤكداً أنه تضررت شركات المواطنين مؤخراً حول مشاكل النقل الداخلي بالذات وقلة الباصات العاملة ضمن خطوط حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وفي حال توفر عدد كافٍ من السائقين يتم شغيل وردية ثانية في الفترة الرسمية، وخاصة التي تتعلق بسياسي باصات النقل الداخلي، وكانت الباصات العادلة للشركة الخاصة التي تعمل على بعض خطوط المدنية بريف الشركة العامة للنقل الداخلي في حمص، حيث ترعرعت شكاوى المواطنين على المعاملة السيئة من بعض سائقي الباصات والحمولة الزائدة بعد تناول النقصان الخاصية وكانت الشكوى تتعلق بسياسي باصات النقل الداخلي وأعادت الشركة بمقابلة العمل يتيه على الفور واستدعتها إلى إدارتها لتأخذه لاتخاذ ما يلزم بحق السائقين بالطريق التي قطعواها من السائقين.

كما يقيم بعض سائقي الباصات بطالياً على راكب مدن

النزلول باتجاه النقل في حال تكرارها لتشغل الفصل السابق من العمل، مما يزيد من تزاحم الركاب.

يتم متابعة رغبة الركاب بالاحتفاظ إلهاً ما يلزم، وفي

حال كانت الشكوى تتعلق بمخالفات سعرية وتقاضي زيادة يتم بيتها من إدارتها، منها أن لم يتم ورود

أي شكوى حتى تاريخه من أي مواطن تلقى بالباسات أو معاملة السائقين أو احتيالهم على الركاب.

واوضح عبد العليم أن معاناة أهالي المدينة تفاقم إلهاً

أن عدد الباصات المتوفدة للشارع والعاشرة بين السادس

فقي ٧٨، وبذلك يقدر عدد السائقين المتوفدين، ويوجد

١٥ سائقاً آخر كاحتياط ويجتمعون بحاله فنية جاهزة.

إلا أن عدد وجود سائقين يعوق تنفيذه واستثماره ضمن الخطوط التي تقام من أرثة أو احتفاظه، متقدراً

نزول وصعود الركاب.

## ١٥٦ منشأة سياحية تعمل في حماة

الداخلية الشعبية لما من أمر إيجابي على المجتمع وخاصة طبق العمال والآباء ذوي الدخل المحظوظ. وأكد أنه في هذا العام تراجعت رحلات مكاتب السياحة والسفر وتقطنم الرحلات التي تأتي من مختلف إداراتها، وخاصة العادلة والسرافيس العاملة على مضمون المقطع، وحال ذلك إلا توفر عدد كافٍ من الباصات على اعتبار أن حل مشكلة النقل بالديمة يعتمد بشكل شكلية لخالقها بحسبه، مما يتطلب تضاعف عدد

النشار أن المديرية تسعى إلى توسيع وتنمية السياحة

العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعى رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣ م والمادة ٣١ من قانون معاشات عسكري قوى البرىء التي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٢٠١٢

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الفقدان حتى تاريخ تخصيص المعاش على أن المفقود

عن المعاش المخصوص به يقتضى اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.

وتسوية المرسوم عاش المفقود بحسب الخدمة العادلة

على أساس أربعة أجزاء أخاس الراتب المقطوع بتاريخ

الفقدان للدرجة المأمولة درجة المأمولة درجة في

الرتبة التالية للرتبة التي كان يحملها عند فقدانه بدرجاته إليها درجات.

وافت المرسوم إلى أنه يعتمد الراتب المقطوع عن

الوفاة أو في حالة انتشار مرض مميت في المعاشر

الذي تم تضمينها في المرسوم التشريعى رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤

في حال تبين أن سبب الوفاة أو المرض يقتضي اعتماده تبدأ من أول

الشهر الذي تلي تعيينه.